كوبي – اللجنة الاستشارية الحكومية GAC: السياسة المتعلقة بالنطاقات العمومية عالية المستوى الجديدة (3 من 3)
الثلاثاء، 12 آذار (مارس) 2019 - من الساعة 10:30 ص إلى 12:15 م بتوقيت اليابان الرسمي
ICANN64 | كوبي، اليابان

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: أود فقط أن أخبركم بأننا سوف نبدأ في غضون خمس دقائق. ويمكنني أن أرى قائمة انتظار طويلة للغاية للقهوة، لذا، فقط للسماح للناس بالدخول. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لكم جميعًا. وأعتذر على هذه البداية المتأخرة. سنبدأ مناقشتنا بشأن سياسات نطاقات gTLD الجديدة، وسنبدأ بالإجراءات اللاحقة. وقد عقدنا بالفعل جلسة حول الإجراءات اللاحقة يوم الأحد. وأتمنى أنها ساعدت في مواكبة الجميع لما يجري ونتطلع إلى مناقشة مثمرة خلال هذه الجلسة. مرة أخرى، شكرًا لك لويزا على التطوع لقيادتنا في هذا الموضوع المهم، وشكرًا جزيلاً لك جيف على الانضمام لنا في جلسة اليوم أيضًا. وبهذا، هل أترك الكلمة لك؟ شكرًا لك، لويزا.

لويزا بايز: طاب صباحكم جميعًا. أنا لويزا بايز من الحكومة الكندية. والموضوع مهم ليس فقط للجنة الاستشارية الحكومية ولكن للمجتمع كله. كما قالت منال، فقد عقدنا يوم الأحد السابق جلستنا الأولى، وكانت الفكرة محاولة وضع كافة أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية في الصورة بخصوص التوقيت وإجراءات عملية وضع السياسات، فضلاً عن التذكير بتعليقات اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة وبعدها الخطوات التالية. لذا، لقد أردت فقط تقديم موجز سريع حيث لم يتمكن بعضكم من الحضور. وفي الشريحة الأولى هنا، لدينا أيضًا جلسات الاختلاف التي تتعلق بها الإجراءات اللاحقة. وقد عقدنا الجلسة الأولى بالفعل. وقد أردت تسليط الضوء على أننا ناقشنا الأمر في الإعداد للاجتماع مع مجلس الإدارة وسأنتقل إلى ذلك لاحقًا. وفيما يتعلق بالسؤال المحدد، ونود أن نسأل مجلس الإدارة بشأن التفاصيل الجديدة لعملية وضع السياسات ونصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي،إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ كسجل رسمي.

السابقة. ومن ثم، لدينا جلسة اليوم. كما ستكون لدينا أيضًا جلسة مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك والتي أعتقد أنها بعد الغداء إذا لم أكن مخطئًا، ولكنها مهمة للغاية ومتعلقة بهذه المناقشة. أخيرًا، سيكون لدينا اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية مع مجلس ICANN حيث سنطرح سؤالاً على مجلس الإدارة. وقد أردت فقط أن أقدم لكم عرضًا لكافة الجلسات المختلفة التي تجري فيها مناقشة هذا الموضوع أو تتعلق بها. منال؟

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: جلسة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك بعد هذه الجلسة مباشرة، لذا، فهي قبل الغداء.

لويزا بايز، نائب رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: ممتاز. شكرًا لكِ منال. برجاء الانتقال إلى الشريحة التالية، إذا كان بإمكاننا ذلك. عرض جيف، أحد الرؤساء المشاركين في عملية وضع السياسات، في الجلسة السابقة شريحة رائعة تقدم لنا تحديثًا بشأن توقيت عملية وضع السياسات، والتي يمكن أن تدرج مرة أخرى كمساهمة للجنة الاستشارية الحكومية. كان هذا، كما أعتقد، مفيدًا للغاية. كما ألقينا الضوء أيضًا في الجلسة السابقة على أهمية بيان اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية في هلسنكي الذي صدر في 2016 والذي سنتطرق إليه بعد ذلك قليلاً. كما قدمنا أيضًا نظرة عامة على مساهمات اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة في إجراءات عملية وضع السياسات. ولم نتطرق إلى البند الرابع الذي سيناقش في هذه الجلسة كيف يمكننا أن ننظم أنفسنا بأفضل صورة على المستوى الداخلي في اللجنة الاستشارية الحكومية لنتمكن من تقديم مساهمات مفيدة في الوقت المناسب في عملية وضع السياسات وعلى وجه التحديد، لتجنب أي حالات مستقبلية لا تؤخذ فيها تعليقات اللجنة الاستشارية الحكومية بعين الاعتبار. لذا، فسيكون هذا البند الرابع في جدول الأعمال. الشريحة التالية من فضلك.

لذا، كما ذكرت في الجلسة السابقة، هذه نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة المهمة للغاية التي تم تقديمها في اجتماع هلسنكي في 2016. وقد راجعناها بالفعل، إلا أنها متاحة إذا كنتم في حاجة لها، كما أنها محددة في الموجز. برجاء الانتقال إلى الشريحة التالية، رجاءً. بالأساس، تطلب نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية من مجلس الإدارة مراعاة أي مراجعة مفيدة، وأن يتم تفعيل سبل الحماية قبل البدء في أي نوع منن جولات التفاصيل الجديدة. برجاء الانتقال إلى الشريحة التالية، رجاءً. حسنًا، هذا. ممتاز.

ولذا، فيما يتعلق باجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية مع مجلس الإدارة، عقدنا جلسة إعداد أمس وقد اتفقنا بالأساس على أنه يمكن أن يكون من المفيد لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الحصول على نظرة عامة مؤقتة، أو تقييم عام من مجلس إدارة ICANN لموضعنا أو إلى أي درجة يرون أن نصيحة اجتماع هلسنكي تم التعامل معها في الوقت الراهن. وأعتقد أنه سيكون من المفيد مراعاة مراجعات ICANN والتحليلات الصادرة عنها وهذا متواصل قبل إطلاق الجولة التالية من الثنائية الجديدة. كما اردنا أن نلفت عنايتكم إلى هذا وسأتوقف هنا لأرى ما إذا كانت هناك أية أسئلة لكني أعرف أن هذا تمت مناقشته في الإعداد للاجتماع مع مجلس اللجنة الاستشارية الحكومية، ولكن مرة أخرى، لأن هذا متعلق بهذا الموضوع، فقد كنا فقط نلقي الضوء عليه هنا، ولكننا سعداء بتلقي أي أسئلة الآن. لذا، سأتوقف عند هذه النقطة.

ممتاز. الشريحة التالية. مرة أخرى، فقط مراجعة سريعة، لذا، ففي البند الثالث من جدول الأعمال، ألقينا الضوء، وهذا ضمن الموجز الذي تمت مشاركته مع كافة أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، فقد وضع فريق دعم اللجنة الاستشارية الحكومية في ICANN الرائع جدولاً شاملاً يتضمن مساهمات اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة في عملية وضع السياسات، وفي عملية وضع السياسات هذه. ونحن نشجع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية على مراجعة هذا. ولن نتطرق إلى التفاصيل في الجدول، ولكننا أردنا أن نوضح القائمة مرة أخرى. فهو مكون من تسع صفحات، كما أعتقد. كما أنه منظم بصورة جيدة. وهذا هو جدول المحتويات. إنه ملحق الموجز وربما سأتيح فرصة المتابعة لجيف، أحد الرؤساء المشاركين والحاضر هنا اليوم. وكان لدينا حوار رائع للغاية الجلسة السابقة بشأن الموضوعات المبينة، للوصول إلى مفهوم عام لما إذا كانت هناك

أي اختلافات أو اتفاقات في عملية وضع السياسات بشأن مساهمات اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة. وقد كان هذا مفيدًا للغاية من أجل إبلاغ أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية بالمعلومات، خاصةً في الأعمال القادمة بين الجلسات. وسأترك الكلمة لجيف لمعرفة ما إذا كان يمكننا متابعة هذا الحوار. وأعرف أننا ناقشنا، كما أعتقد، برنامج دعم مقدم الطلب. وأعتقد أننا ناقشنا التوقيت والمتطلبات لكن ربما، جيف، يمكنك طرحه علينا مرة أخرى، أو إضافة أي تعليقات أخرى. ونحن نريد بالفعل طرح هذا معكم شخصيًا لآراء مدروسة أكثر في مداولاتنا في عملية وضع السياسات هذه. شكرًا.

جيف نيومان: شكرًا جزيلاً مرة أخرى، على دعوتكم لي لحضور هذا الاجتماع والتعاون مع اللجنة الاستشارية الحكومية. مرة أخرى، أقدر بالفعل هذه الفرصة وأنا سعيد جدًا بإنجاز هذا خلال آخر بضعة اجتماعات. ومرة أخرى، أتقدم باعتذار من تشيريل لانجدون أور التي شاركت جدًا في الكثير من الأنشطة المختلفة، وكما تعرفون، هناك عادة الكثير من الاجتماعات المتعارضة، ولكنها ترسل خالص تحياتها وتتمنى لو كانت هنا.

أحد الأمور التي أردت تغطيتها بالفعل والتي نسيت ذكرها في الجلسة السابقة، وأعتقد أنها مهمة بصورة خاصة لأني أرى الكثير من الوجوه الجديدة هناك وقد كان هذا العمل جاريًا منذ 2016، كما أعتقد، عندما بدأنا هذا. وفي بداية العملية، أرسلنا ملاحظة إلى كافة الدوائر واللجان الاستشارية ومنظمات الدعم ليرسلوا لنا اي مواد قدموها منذ 2012 يمكن أن تتعلق بأي نوع من مسائل نطاقات gTLD الجديدة. وقد قمنا بهذا لفهرسة كافة هذه المواد للتأكد من أننا ننظر في كافة الخطابات والنصائح التي تم تقديمها منذ 2012. وأرى توم ديل في الحضور. وقد عمل توم معنا على تجميع كافة نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية هذه منذ 2012. حسنًا، بالفعل، منذ وقت سابق لهذا أيضًا للتأكد من أننا كنا ننظر في كافة البنود المختلفة التي تجاوز عددها 40 بندًا والتي وصلت حتى 60، بالفعل، كنا ننظر في هذه البنود. لذا، فالأخبار الجيدة أننا نعمل بالفعل على هذا ونحاول إدراج نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية منذ بدأت المجموعة. ولا أقول أن كل شيء

قمنا به كان متوافقًا مع هذا، ولكن فقط لتوفير نوع من الراحة بخصوص أننا نظرنا في نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية بينما نتعامل مع هذا.

أردت فقط البدء بهذا لتوفير بعض الاطمئنان. وأعتقد أن أحد النقاط الرائعة للبدء بها هي المجتمعات، لأن ذلك، كما أعتقد، كان موجهًا نحو الهدف بالفعل، وأعتقد أني طرحت بعض المعلومات وبعدها كان وقت الانتهاء. لذا، أعتقد أن هذا موضوع مهم للحديث عنه، وما قلته آخر مرة كان هناك عدد من نقاط الاتفاق بين نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية والتقرير الأولي وكثير من التعليقات الواردة التي لا يزال المجتمع يشعر أنها يجب أن تكون هكذا، حسنًا، هناك دعم لتقديم الأولوية للمجتمعات في الحالات التي يوجد فيها تعارض. ولا يزال هذا يبدو الموضع الذي تتوجه إليه المجموعة. ومرة أخرى، فقط لإخلاء المسؤولية، أنا هنا كرئيس للمجموعة، ولكني لا أتحدث نيابة عنها، ولا أعرف قراراتها النهائية، ولكني أحاول تقديم بعض الانطباعات لموقف المجموعة في الوقت الراهن. اتفاق عام على منح المجتمعات الأولوية. وأعتقد أن كافة التعليقات أيدت هذا التصور لتنفيذ العملية بصورة أوضح وأنا أعني بالعملية هنا عملية تقييم أولوية المجتمع، والمعلومات فيما يتعلق بكيفية اختيار الأعضاء، والمعلومات حول نقاط تضارب المصالح المحتملة، وبعدها، مزيد من المعلومات ومزيد من الإرشادات حول كيفية إجراء المناقشات. وقد رأينا بالتأكيد في جولة 2012 بعض حالات عدم الاتساق وأجرى مجلس الإدارة دراسة حول هذا، ونحن نأخذ ذلك بعين الاعتبار أيضًا، ولكن المجتمع يؤيد بالفعل مزيد من الاتساق في المسائل المطروحة وفي القرارات المتخذة.

هناك دعم للسماح بتنفيذ بعض الإجراءات مرارًا وتكرارًا بين المقيمين ومقدمي الطلبات لأي أسئلة تكون لديهم. وفي العملية الحالية، كان يمكن لكافة مقدمي الطلبات إرسال المعلومات إلى المقيمين الذي ليس لديهم عملية بالفعل لطرح الأسئلة أو لتوضيح أي نوع من المسائل التي تم الوصول إليها. ويبدو هذا شيئًا سينال تأييد المجتمع.

عندما يكون هناك الكثير من التعليقات المختلفة، ووجهات النظر المختلفة كما أرى، حول كيفية تعريف المجتمع. كما أن هناك عدد من التعليقات التي وصلتنا حول هذا، بما في ذلك تعليقات اللجنة الاستشارية الحكومية التي كانت تشير إلى أننا يجب أن نلقي نظرة

أوسع على ما هو المجتمع، وأننا كنا مقيدين للغاية في الجولة الأخيرة وأن نظام تحديد النقاط، بالنسبة لمن لم يشاركوا منكم فيه، تطلب الحصول على 14 نقطة من بين 16 نقطة وقد تم تقسيمها وكان من السهل ضياع النقاط في مختلف المجالات وكان هناك العديد من المجتمع الذين شعروا بأن هذه لم تكن أفضل طريقة للنظر في كيفية تقييم ما إذا كان أي شيء مجتمع أم لا. على الجانب الآخر، كانت هناك أيضًا تعليقات من عدد من مجموعات أصحاب المصلحة والأفراد الذين شعروا أننا يجب أن نحافظ على هذا التعريف الضيق لأن وجهة النظر لديهم كانت أن نطاقات المستوى الأعلى، لا أريد أن أشير إلى حرية التعبير، بالرغم من أنه كانت هناك تعليقات حول هذا، لكن بالتحديد أنهم رأوا أن نطاقات المستوى الأعلى يجب أن تكون لاستخدام الجميع وليس بالضرورة للمجتمعات. لذا، كان هناك تنوع كبير في التعليقات التي حصلنا عليها.

فماذا يعني ذلك؟ يعني أن المجموعة تحتاج في الوقت الراهن لمناقشة كافة هذه التعليقات والوقوف على ما إذا كانت هناك طريقة للتنسيق بين هذه التعليقات، أو للوصول إلى حل وسط واتخاذه حتى يمكننا تحديد الهدف إذا كان هناك تأييد بالفعل من المجتمع لطلب يجب أن يكون له الأولوية على اي طلب آخر في مجموعة الخلافات. كذلك، فيما يتعلق بمفهوم المجتمع، أجرينا بالتأكيد مناقشات فيما يتعلق بما إذا كان يجب أن يكون المجتمع غير هادف للربح أو يمكن أن يكون منشأة تجارية أيضًا، لذا، فمجتمع الجمعيات التجارية، إذا ما كان يمكن أن يشكل مجتمعًا. ومرة أخرى، هناك بالتأكيد تنوع واسع في الآراء بشأن هذا. وأعرف أنه ليس من المفيد بالدرجة إخباركم بتوجه المجموعة إلى أني أرغب في أن أقول أن استلمنا الكثير من التعليقات بهذا الشأن. لا أعرف ما إذا كان هناك مزيد من الأسئلة أم لا.

لويزا بايز: شكرًا جيف. أعتقد أنه كان من الجيد للفعل للجنة الاستشارية الحكومية لمراعاة ذلك في الخطوات التالية. وبالنسبة للكلمة، هل هناك أي أحد لديه أسئلة في الوقت الراهن. ممثل إيران، تفضل.

ممثل إيران: أعتقد عندما شاركت في هذه المجموعة، طرحت السؤال حول تعريف المجتمع كما طرحت السؤال حول أننا يجب ألا نمنح الأولوية إلى المجتمع غير المؤهل. فيجب أن تكون هناك مسألة مبررة. وقد لا يكون من العدل أن تحصل على الأولوية بصفتك مجتمعًا تقول أنا مجتمع. بالإضافة إلى ذلك، أرغب منكم جميعًا في ملاحظة كيف ستقومون بتسوية الأمر مع كافة وجهات النظر المختلفة هذه، حيث يجب ألا يكون هناك خلاف في المجتمع، والطلبات الأخرى وكيف يجب أن يكون لدى المجتمع المؤهلات مع المبررات فيما يتعلق بمنح الأولوية. وهذه قضية مهمة نحتاج لطرحها. ولا أعرف في 2019 أو 2020، يجب أن تكون لدينا وسيلة. فهذا المجتمع مهم للغاية للعديد من الأشخاص وعلى الجانب الآخر، يقول الأشخاص الآخرون أنه يجب أن تكون هناك مساواة في الحقوق. وما ذكرتم حول المنشآت غير الهادفة للربح لا يزال من المؤهلات المناسبة فيما يتعلق بالجانب التجاري. كونك منشأة تجارية ولديك أولوية المجتمع محل تساؤل. وهذه هي الأمور التي أعتقد أننا نحتاج لإجراء مناقشات حولها منكم وزملائكم على أن هذا سيساعدكم في المتابعة في الموضوع. شكرًا.

لويزا بايز: شكرا لك، ممثل إيران. سنضع هذا بالتأكيد في مناقشات المجموعة بخصوص الإجراءات اللاحقة التي نحتاج لإجراء مناقشة مفيدة حولها، والسعي لمزيد من الوضوح والاتفاق داخل اللجنة الاستشارية الحكومية كما أتمنى بين الجلسات أو في الاجتماعات المباشرة التالية لتوفير مزيد من الوضوح إلى لجنة وضع السياسات أيضًا. وأنظر فقط في قائمة المتحدثين لمعرفة ما إذا كانت هناك أسئلة أخرى. [غير مسموع] تفضل.

ممثل سويسرا: شكرًا لك، لويزا. [غير مسموع] من أجل السجل. نتطلع للغاية لمعرفة التفكير المبدئي لمجموعة العمل بخصوص مسألة الطلبات المجتمعية. ومن منظور سويسرا، فنحن مع المملكة المتحدة وآخرون، نؤيد بشدة الدراسة التي أجراها مجلس أوروبا. وأعتقد، حسنًا، أنتم تدركون الدراسة وتوصياتها. وأعتقد أن هناك الكثير من النتائج والتوصيات المفيدة في هذه الدراسة، لذا، فأنا أنظر في كيفية التعامل مع هذا في مجلس الإدارة. وهناك الكثير

من أوجه القصور في الإجراءات التي تم تحديدها في 2012، بما أدلى بالفعل إلى التساؤل حول ما إذا كان تم اتباع العملية المناسبة في معالجة الطلبات المجتمعية. هذا من جانب. وأعتقد أن الدوائر في عملية وضع السياسات ق حققت بعض التقدم لأنه كانت هناك مشاكل واضحة في كيفية إدارتها. وبالنسبة للتلاعب، كلا الطريقتين، المجتمعات المزيفة وما هي القواعد بسبب الأولوية، بالطبع، يترتب عليها دافع للتلاعب وما هو التعريف الذي يجب أن يوضع للمجتمع. وهذا توازن دقيق للغاية أعتقد أننا سنرغب أيضًا في النظر فيه خلال الأسابيع المقبلة أو الشهور المقبلة. إذا كنت أتذكر بصورة صحيحة، فأحد نتائج دراسة المجلس الاستشاري الأوروبي كانت أنه إلى الحد الذي تكون فيه الطلبات المجتمعية غير هادفة للربح، سيترتب على ذلك بناء دافع مناسب ومن ثم قصد التلاعب بالنظام، للحصول على الأولوية سيتم القضاء عليه، لأنك لن تكون ملزمًا بحالة عدم الربح أو على الأقل اتباع أهداف واضحة للغاية بشأن المصلحة العامة لهذا الطلب. وفي النهاية، أعتقد كما ذكرتم قبل ذلك، أننا يجب ألا نفقد الرؤية بخصوص الهدف الرئيسي لهذا وأن تنوع مشهد نطاقات المستوى الأعلى يجب احتضانه وتوسعته وأن الطلبات المجتمعية، بالطبع، هي شيء مهم للغاية لذلك، SR على سبيل المثال، محطات بث الخدمات العامة ومحطات الراديو، لذا، فليس كل شيء تجاري يتمتع بحرية التعبير. كما أن هناك مكان للمصلحة العامة وحرية التعبير في المجتمع واستخدام نطاق المستوى الأعلى كوسيلة للتجمع والتوحد وتبادل الآراء بين المجتمعات. لذلك أترك الأمر عند ذلك. شكرًا جزيلاً.

لويزا بايز: شكرًا لك، ممثل سويسرا. كلها نقاط جيدة جداً. جيف، هل لديك رد سريع أو تعليقات إضافية حول هذه النقاط؟ شكرًا.

جيف نيومان: بالتأكيد. وأنا أتفق مع ذلك. هذه نقاط رائعة كلها. وأعتقد بصورة خاصة أننا تعرضنا لهذا بأمل أن يكون هناك ابتكار وتنوع مختلف في نطاقات المستوى الأعلى، ليس فقط في أنواع نطاقات المستوى الأعلى ولكن أيضًا في طريقة عمل النطاقات بما يأخذنا بلطف وهدوء إلى أحد المسائل التالية المطروحة في موضوع البنود العامة المغلقة لكني لا أريد

التطريق لذلك بعد، لأني لا أريد تجاهل التعليقات الأخرى المقدمة. نعم، توصل مجلس أوروبا إلى نتائج رائعة في هذا الصدد، وبالتأكيد تركز المجموعة على الكثير من المسائل الإجرائية، لأن ذلك بطريقة أسهل بكثير للتعامل معها من المسائل الكبيرة لأن الجميع يمكنه الاتفاق على الأمور التي تحتاج لشفافية أقل وتضارب أقل في المصالح. إضافة إلى ذلك، هناك الإجراءات التي لم تكن محل خلاف عند التطرق أكثر إلى الموضوع، والحديث عن الأمور مثل الأولوية وقد ذكر جورج أن التلاعب أحد المخاوف من كلا الجانبين، وأعتقد أن الخوف من التلاعب أدى إلى كثير من الطبيعة المقيدة للمعايير، لذا، فأنا أوافق بالتأكيد على أن هذا أصعب بكثير. وبهذا الصدد، قدمت تعليقًا أمس في الميكروفون في المنتدى العام بهدف صياغة طريقة يمكن من خلالها تقديم حافز لكافة أصحاب المصلحة المجتمعين معًا للوصول إلى حل وسط وحافز للانتقال من الموضع الأولي الذي قد يعلق به الكثير من المجموعات والأفراد لأنهم يدافعون عن موقف محدد لكن من المهم التأكد من أن هناك بعض المداولة بين البعض في العلمية والتأكد من شعور الجميع في المؤسسة متعددة أصحاب المصلحة بأنهم في موقف مكسب متبادل. وأقول أن الجميع يشعر بالرضا أو عدم الرضا بنفس القدر بخصوص الطريقة، بحيث نصل إلى رضا بنفس القدر. لذا، فعندما نتعرض إلى موضوع البنود العامة المغلقة، فقد كانت هذه نقطة قدمت اللجنة الاستشارية الحكومية نصيحتها بشأنها. وقد كانت نصيحة تم تقديمها بعد فتح جولات 2012، وبعد الكشف عن الطلبات، كما كان هناك عدد من التحذيرات المبكرة الصادرة، وأعتقد أن هذه التحذيرات المبكرة ترتب عليها بعد ذلك مناقشات اللجنة الاستشارية الحكومية الإضافية وبعدها النصيحة في النهاية.

ولا أعرف ما إذا كانت النصيحة بهذا الشأن بنعم أم لا. فما قلته كان أن اللجنة الاستشارية الحكومية لم تكن ضد مفهوم وجود بنود عامة مغلقة. وكما تعرفون، لم أقل أنكم يجب أن تقيدوها تمامًا، لكن أن نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية أشارت إلى أنه يجب الحفاظ على هدف المصلحة العامة إذا كنتم تسمحون بذلك. وقد اعتمد مجلس ICANN قرارًا لجولة 2012 نص بالأساس على أن هذه المشكلة يصعب للغاية التعامل معها، لذا، بالنسبة لجولة 2012، فنحن لن نسمح فحسب بأي بنود عامة مغلقة على الإطلاق وسنستبعد هذا، وسنحيل هذا إلى مجموعة السياسات، لنا، لمناقشة ما إذا كان يجب وضع سياسة لهذا.

ولأذكر الجميع بما هو البند العام المغلق، هو عندما تتقدم مؤسسة بطلب لمصطلح، في أي لغة، فهذا لا يرتبط بالضرورة بعلامتها التجارية ولكن يمكن أن يتعلق بفئة البضائع أو الخدمات. لذا، دعونا نقول أنه كان هناك طلب من متجر مواد غذائية أو بقالة لنطاق .food وأنهم يريدون استخدام ذلك بدلاً من توفير التسجيل للجهات الخارجية. بعد ذلك، اجتمعت مجموعة تكنولوجيا المعلومات، الإجراءات اللاحقة، مجموعة عمل عملية وضع السياسات لدينا، وقالت أننا نحتاج إلى التعامل مع هذه المسألة لأن مجلس الإدارة قد أحالها لنا. وكما يمكنكم التخيل، فهذه مجموعات على كلا الجانبين. فهناك مجموعات تقول لا، ويجب ألا نسمح لأي مؤسسة قط بالتحكم في مصطلح عام لنفسها. وإذا كان لديها مصطلح عام، فيجب توفير نطاقات المستوى الثاني للعامة. بعد ذلك، هناك الجانب الآخر، حيث يوجد عدد من التعليقات التي تقول انتظر دقيقة، إذا كنا ننظر في المصلحة العامة أو الفائدة العامة، فمن الذي يقول أن مؤسسة تستخدم نطاق المستوى الأعلى لا يمكنها استخدامه بطريقة تروح بالفعل للمصلحة العامة أكثر من مجرد توفير السجلات إلى أو تقديم تسجيلات المستوى الثاني إلى العامة. وأحد الأمثلة المطروحة هو .disaster. وقد أرادت اللجنة الدولية للصليب الدولية وضع نطاق مستوى أعلى بلغات متعددة، فلنقل، بالضرورة كان نطاق .disaster، حتى يمكنهم التأكد عندما تكون هناك جولة فعاليات حول العالم يجمعون لها التبرعات، إذا استخدموا هذا النطاق .disaster للقيام بذلك، وكانت هناك كارثة ولا أرغب في ذلك لأي شخص، ولكن كارثة طبيعية في الولايات المتحدة على سبيل المثال، ولنقل في نيويورك، لذا، فإذا كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ترغب في استخدام New York.disaster لجمع التبرعات لجهود الإنقاذ هذه، يمكنها ذلك.

الآن، سيدفع البعض بأن هذا يخدم المصلحة العامة أكثر من مشغل السجل الذي يتقدم بطلب لنطاقات .disaster الذي يتيح التسجيل لأي شخص يريد بدون أي نوع من التحقق أو أي نوع من القيود. وقد يرى بعض المعلقين، كما تعرفون، أن هذا سيخدم المصلحة العامة أكثر.

هذه مسألة صعبة. وهي بالتأكيد تتمثل في أن هناك شغف لدى الجانبين لأنها تدخل في مفهوم حرية التعبير وما إذا كانت ملكية اسم نطاق مساوية لحرية التعبير ولست هنا

لأقول أحد وجهتي النظر. وأعتقد أن هناك دفوع رائعة على كلا الجانبين، لكن من الصعب العمل عبر هذه المسائل والوصول إلى اتفاق بشأنها. كذلك، لدينا نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن متى تحاولون الوصول إلى معايير لما يعنيه بالفعل خدمة أهداف المصلحة العامة وهل هناك طريقة يمكننا من خلالها وضع بعض المعايير حول هذا، بحيث عندما ينظر أحد المقيمين في أي طلب مثل هذا، يقول نعم، نعتقد أن هذا من الممكن أن يخدم المصلحة العامة. أم هل هذا في النهاية؟ هل تسمحون لنطاق المستوى الأعلى بالمضي وبعد ذلك تفرضون عليهم، عذرًا، بعض التزامات المصلحة العامة، وبعدها هل هذه مسألة امتثال للتأكد من أنهم ينفذون ما تقولون أنهم سيقومون به؟ أعرف أن الأمر معقد للغاية وشائك جدًا، ولكن هذه الأمور التي نناقشها في المجموعة.

لويزا بايز: شكرًا جيف. أعتقد أن هذا بالتحديد نوع التعليقات الموضوعية التي نريد سماعهما لتقديم المعلومات لمناقشاتنا في اللجنة الاستشارية الحكومية وبين الجلسات. والآن أنظر في الحوار لرؤية التعليقات. أرى إيران، فلتتفضل.

ممثل إيران: كانت مسألة الإزعاج العام مسألة مهمة للغاية. ولم يكن هناك تعريف متفق عليه دوليًا للمصلحة العامة وسيكون هناك شيء سيتبادر أولاً للناس عندما لا يرغبون في شيء ما أو يريدون القيام بشيء ما. وهذا شيء يجب أن نكون حريصين للغاية له عند استخدام هذا. فيجب أن يكون بطريقة مناسبة. لا نعرف. يجب إنجاز العديد من الأمور ضمن المصلحة العامة والتي قد لا تكون للمصلحة العامة فالمصلحة العامة تعتمد على العامة الذين تتحدثون عنهم وما إذا كانت في دولة أو دولة اخرى معتمدة على الثقافة والموقع الجغرافي. لذا، فالمصلحة العامة مختلفة في الدولة "أ" عن الدولة "ب" وما إذا كانت هناك مصلحة عالمية تجسد أحد أعضاء مجموعة تنسيق عملية انتقال الإشراف على وظائف IANA. فهذه مسائل معقدة لم تتم الإجابة عليها بعد. شكرًا.

لويزا بايز: أرى جيف. هل تود الإدلاء بأي تعليقات؟ شكرًا.

جيف نيومان: أنا أتفق تمامًا، وأعتقد أن هذا شيء نحاول تعريفه، حسنًا، بدأت في هذا المجتمع في 1996، لذا، أعتقد أني أعرف منذ ذلك الحين أننا نعمل على ذلك. وعلى الرغم من ذلك، لدينا نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية التي تقول أننا نحتاج لخدمة أهداف المصلحة العامة. لذا، فنحن نفهم أن الأمر معقد وصعب تحديده، لذا، فهذا نوع من أين، كما تعرفون حتى نكون صادقين، نعلق قليلاً لأن اللجنة الاستشارية الحكومية، نصيحتكم تقول أن ذلك يجب أن يخدم أحد أهداف المصلحة العامة، وإذا كنا نتفق مع هذه النصيحة، التي أعتقد أن الكثير من الناس يتفقون معها، فالمسألة الآن تتعلق بنقلها درجة لأسفل. حسنًا. كيف يمكننا القيام بذلك؟ إذا كانت لديكم أي أفكار حول كيف نقيم هذا. هل يلزم حتى الوصول إلى تعريف؟ أو هل يمكن أن تكون لدينا بعض المعايير التي تنال رضا اللجنة الاستشارية الحكومية أو غيرها إذا طبقنا هذه المعايير؟ وقد كانت أحد المهمات الموكلة إلينا، التي حصلت على تأييد من المجتمع كله، بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية، أننا يجب أن ننص على ما يتوافق مع أفضل قدراتنا. كيف يمكننا القيام بذلك؟ وأنا أبحث عن الإرشادات. أعي ذلك.

لويزا بايز: رائع، جيف.

لانس هاينس: جيف، أريد فقط فكرة منك أو أفكار وهذا يتعلق بالطلبات المجتمعية. وقد يكون لديك شركات صغيرة، شركات تكنولوجيا معلومات، مهتمة بالتقدم بطلب للحصول على نطاق المستوى الأعلى العام في مرحلة ما. لذا، فهي شركات قطاع خاص حسب تعريفها. ولديكم الطلبات المجتمعية التي يبدو أنها تركز على المنشآت غير الهادفة للربح، ولا يمكنني أن أساعد في ذلك، لكني أشعر أن هناك هذه المجموعة التي تستبعد والتي تود المشاركة في فضاء الإنترنت لكن لا يمكنها القيام بذلك فقط بالطريقة القائمة في الوقت

الراهن. ولا أعرف ما إذا كانت هناك أي طريقة للتعامل مع هذا. وهذه هي النقطة الأولى. النقطة الثانية هي أني أسمع بشأن الشركات التي يبدو أنها تريد عرض دعم مالي لمن لا يمكنهم تحمل التقدم بطلب الحصول على نطاق المستوى الأعلى العام بنفسهم. وإذا كانت هذه هي الحال، فأتساءل عن منطقة الراحة لمجموعة العمل في ذلك، وإذا كنتم ترون أن هذا شيء سيستمر في الظهور. شكرًا لك سيدتي الرئيسة.

لويزا بايز: شكرًا. ربما جيف، هل تفضل تلقي الأسئلة أولاً؟ أم تريد الرد؟

جيف نيومان: أعتقد أنه نظرًا لذاكرتي الضعيفة، فربما الأسهل أن أرد.

لويزا بايز: ممتاز. تفضل، شكراً.

جيف نيومان: شكرًا. كانت هناك تعليقات رائعة. وللرد على النقطة الأول بشأن الشركات الصغيرة والآخرين الذين قد لا يتمكنوا من تحمل الرسوم الباهظة للتقدم، فهذا يتعلق ببرنامج دعم مقدم الطلب، كما أعتقد، بصورة أقرب وبالتأكيد هناك منطقة تعرفون فيها أن هناك عمل جاري حول كيفية تحسين البرنامج سواء من حيث القيام بمزيد من التوعية وإعلام العالم بهذا البرنامج، إلا أني أعتقد أن الأمر أكثر من مجرد الدعم المالي. ويساعدكم الدعم المالي في الرسوم التي يجب دفعها للطلب، كما يساعدكم في الرسو السنوية التي تدفعون إلى ICANN، لذا، فهناك أيضًا أعمال جارية بشأن كيف ندعم مقدمي الطلبات من الناحية الفنية والتشغيلية والقانونية؟ وأعتقد أن هناك بعض التوصيات في المجموعة التي تنص على الأقل على نظرة عامة لهذا النوع الآخر من الدعم. على سبيل المثال، في جولة 2012، بالرغم من أن هذا لم يتم نشره بصورة موسعة كما تمنيت، فقد كانت هناك عدد من المؤسسات التي تطوعت لتقديم بعض هذه الخدمات الفنية. لذا، فقد كانت هناك صفحة

إلكترونية على موقع نطاق gTLD الجديد تضمنت قائمة لمزودي الخدمات، وما إذا كانت ما نسميه مزود مباشر للسجل، والمنشأة التي تقدم وظائف السجل الفنية، كما كانت هناك قائمة بالسجلات التي كانت ترغب في تقديم الدعم إلى مقدمي الطلبات. كما كانت هناك قائمة من المستشارين أيضًا على صفحة الإنترنت هذه والذين اقتطعوا من أوقاتهم لدعم تقديم الطلبات أو تأسيس الشركات، وكافة هذه الأمور، إلا أن هذا لم يكن معروفًا على نطاق واسع. فقد كان هذا في الغالب بدون تسليط ضوء عليه. وقد تم القيام بهذا لكن لم يتمكن أحد من العثور عليه، لذا، لم يكن فعالاً. وهناك توصيات حول كيفية تحسين هذا النوع من البرامج، ولكن أيضًا الإعلان أكثر عن أن الشركات الصغيرة في المناطق المهمشة أو الشركات الصغيرة في أي مكان في العالم يمكن أن تحصل على هذا النوع من الدعم.

كما ذكرنا يوم السبت؟ الأحد؟ متى عقدنا الجلسة الخاصة بنا؟ الأحد. كما تعرفون، سينتقل هذا بالفعل إلى مناقشة لاحقة، ولكن أي نوع من المساعدة يمكننا الحصول عليها من مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن المناطق المهمشة سيكون محل تقدير في هذه النقطة.

لويزا بايز: شكرًا جيف. سيكون من المهم للغاية التصرف بصورة أفضل في التوعية والتواصل. ولدينا حوالي 7 دقائق متبقية قبل الجلسة التالية بشأن المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك، لذا، سأتلقى ربما سؤال واحد. ممثل سويسرا، هل تريد تقديم تعليق آخر؟ ونريد على الأقل خمس دقائق لمناقشة كيف يمكننا تنظيم اللجنة الاستشارية الحكومية بين الجلسات للخطوات التالية ومتابعة هذه المناقشات المهمة. شكرًا.

ممثل سويسرا: سأحاول الإيجاز. أعتقد أن المستشار القانوني من أوروبا يقدم أمثلة جيدة حول كيفية تعريف المصلحة العامة. وفي نهاية المطاف، يتعلق الأمر بالقيم المرتبطة بحقوق الإنسان الأساسية والمجموعات المعرضة والأقليات والتنوع والاندماج وحماية المستهلك

ومستخدمي الإنترنت. وكل ذلك يرتبط في العديد من الحالات بالإخفاق في السوق. وإن كان ذلك يساعد، فربما يكون ملهمًا. وإذا كنتم تنظرون في اللوائح، فلدينا أسلوب إجرائي لما هي المصلحة العامة العالمية وهو ما يتوصل إليه المجتمع بطريقة شاملة. شكرًا.

لويزا بايز: شكرا لك، جورج. جيف، هل لديك أي تعليقات على ذلك؟ رائع. شكرًا. حتى نحرص على الوقت فحسب، ربما إن أمكننا الانتقال، أعتقد الشريحة الأخيرة أو بند جدول الأعمال الأخير، حول كيف يمكننا تنظيم أنفسنا بين الجلسات بأفضل صورة. ولدينا على الأقل من وجهة نظر قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية مقترحًا من اللجنة الاستشارية الحكومية حول كيفية تنظيم أنفسنا بأفضل صورة وما هي الخطوات التالية المتوقعة. وأعرف أننا سنصل هناك قريبًا في الشرائح التالية. ستكون الفكرة بخصوص الخطوات التالية أن مجموعة عمل عملية وضع السياسات تنتهي من التحليل لكافة التعقيبات العامة وبعدها سيكون لدينا غيسلان دي سالينز الرائع والآخرون يستخلصون هذا التحليل ويدرجون فيه تعليقات اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة، حتى يمكننا رؤية المقارنة لما إذا كانت هناك حاجة لتقديم تعليقات مادية إضافية في بعض النقاط حيث يكون هناك اتفاق ويكون هناك اختلاف. وستكون هذه هي الخطوة التالية من حيث العملية. ففي برشلونة، كانت هناك بعض المناقشات لاحتمالية إنشاء مجموعة عمل.

بعد ذلك، كانت لدينا بعض المناقشات بين الجلسات مع بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية وكذلك داخل فريق قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية وربما على الأقل من وجهة نظر فريق قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية، فأريد أن أرى ما يراه أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، بخصوص الخطوات التالية لاستيعاب نفس المجموعة الصغيرة كما هو محدد في العملية المعجّلة لوضع السياسات، لذا، فإنشاء مجموعة تركيز غير رسمية لوضع قائمة مراسلات على أن تشكل قائمة المراسلات الإلكترونية هذه مجلسًا مسموعًا لدى قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية، بالإضافة إلى تأييد تحليل اللجنة الاستشارية الحكومية من أجل ضمان التوافق مع التعليقات السابقة. وبخصوص العضوية، فالأمر مفتوح لكافة أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، ولكن الفكرة ستكون

وجود مشاركة نشطة. وبوضوح، فنحن نفهم أن معظم أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية منشغلون للغاية في وظائفهم اليومية، حتى يكون لديهم الدعم للعاملين في اللجنة الاستشارية الحكومية، وهذه النقاط البارزة. وهذا أحد المقترحات حتى نتمكن من التفاعل لأنه يمكن أن تكون هناك فترة تعليقات عامة غير متوقعة ربما في يونيو، وربما، يمكنك التصحيح لي يا جيف بشأن هذا، ولكن فقط إنشاء هذه المجموعة الصغيرة التي يتم استيعابها، حيث تعمل مجموعة العملية المعجّلة لوضع السياسات الصغيرة بكفاءة وضوح شديدين وكمجلس مسموع في قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية، وبدعم من العاملين في اللجنة الاستشارية الحكومية، ولكن بالطبع، هذه المناقشات ستتم مشاركتها دائمًا مع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية على نطاق أوسع، ويمكننا دائمًا الدعوة إلى اجتماع على مستوى اللجنة الاستشارية الحكومية أيضًا. سأترك الكلمة هنا، وأرى ما إذا كانت هناك أية ردود وربما، يمكننا أن نستغرق بضعة دقائق أخرى قبل الجلسة التالية لمعرفة ما إذا كانت هناك طريقة مناسبة لتنظيم أنفسنا. ويمكننا دائمًا إعادة التقييم في اجتماع مراكش أو الاجتماع في مونتريال، ولكن هذه يمكن أن تكون خطوة تالية في تنظيم أنفسنا، ولكن يمكننا دائمًا إعادة تقييم ذلك لاحقًا إذا لم ينجح هذا معنا.

أعتقد أنكم جميعًا تفهمون الفكرة. ممتاز. ممثل سويسرا، من فضلك، شكرًا لك. سويسرا: أعتقد ما يمثل العنصر الرئيسي بالفعل هو النظر في كيفية تقدم عملية وضع السياسات. وإذا فهمنا الحوارات بصورة صحيحة مع جيف هذه الأيام الأخيرة ربما بحلول يونيو/ يوليو، فستوضح ما سيكون التقرير النهائي. بعد ذلك، ربما ستكون هناك فترة تعليقات عامة إضافية ولكن بشأن مسائل محددة للغاية. وأعتقد لأن تعليقاتنا حتى الآن تتعلق بهذه المسائل، فهي مفهومة بالفعل وقد يتم الانتهاء منها بحلول نهاية شهر يونيو. ومن الأهمية بمكان هذا الربط بين مساهمات اللجنة الاستشارية الحكومية حتى الآن والتفكير في مجموعة عمل عملية وضع السياسات بمجرد أن تأخذ شكلاً ما، وربما سيلزم القيام بهذا في مايو أو بداية يونيو. بخلاف ذلك، سنكون متأخرين للغاية في تنفيذ هذا، إذا كانت هناك نقطة اختلاف كبيرة بارزة من ممارسة الربط هذه، فنحتاج للتدخل فيها لأننا بخلاف ذلك سندخل في مراحل لاحقة يصبح فيها كل شيء أصعب.

أتمنى أن يتم الانتهاء من هذه الممارسة بواسطة فريق الدعم لدينا بمساعدة هذه المجموعة المسموعة أو مجموعة العمل وقيادة اللجنة الاستشارية الحكومية، كما تعرفون، بمجرد توضيح مجموعة عمل عملية وضع السياسات قليلاً للأمر وأن لدينا نوع من نظام إشارات المرور حتى يمكن لبقية اللجنة الاستشارية الحكومية رؤية ذلك، حسنًا، هناك، ليس لدينا مشاكل هنا، وقد يكون لدينا بعضها هنا، وهناك بالتأكيد بعض المشاكل، حتى يمكننا تقديم مساهمات مفيدة بالفعل في مايو أو يونيو.

لويزا بايز: ممتاز. شكرًا. على الأقل، أنا أسمع من ممثل سويسرا بخصوص إنشاء هذه المجموعة غير الرسمية على وجه التحديد لتتمكن من تقديم مساهمات مفيدة في الوقت المحدد، عند اللزوم، بشأن بعض الموضوعات المحددة بمجرد استلام هذا التحليل من فريق الدعم لدينا. شكرًا. أنا أنظر إلى غرفة الدردشة. ممثل إيران، تفضل.

ممثل إيران: نعم، الفكرة جيدة. وتحتاج لترشيحات أو ترشيحات ذاتية للمتطوعين للقراءة وسوف يتم تحديد ذلك في هذا الاجتماع. ولا تشير إليهم كمجموعة صغيرة. بل قم باستبعاد الصفة. فالمجموعة من 5 أو 6 أو مهما يكن، ولكن يجب تشكيلها. الأمر بسيط للغاية. لدراسة واتخاذ أي إجراء متابعة بخصوص استمرار عملية وضع السياسات اللاحقة. ونحتاج متطوعين جاهزين للعمل على هذا. وهذا أمر بالغ الأهمية. وإذا تركتم الموضوع مفتوحًا، فسيكون لدينا مجموعة ولكن بدون أي إجراء.

لذا، يجب أن يكون لدينا أشخاص ملتزمين مثل المجموعة الصغيرة التي أشرت إليها هذا الصباح. ست ساعات يوميًا، ولكن هذه 16 ساعة أسبوعيًا. وإذا قمتم بهذا في هذا الاجتماع، ربما بنهاية شهر مايو.

لويزا بايز: شكرا لك، ممثل إيران. أعرف أن منال تدفعني بخصوص الوقت المتبقي لدينا. على الأقل مما سمعته منك، هناك، من وجهة نظرك، حاجة لمجموعة عمل رسمية يتم تشكيلها في هذا الاجتماع. وربما سأقوم بتدوين تعليق واحد إضافي وربما يمكننا بعدها المتابعة. سنرى إذا ما كان يمكننا ذلك من حيث الموقع ونوع التنسيق للمجموعة الذي نرغب في تنفيذه. وهناك إيجابيات وسلبيات فيما يتعلق بإنشاء مجموعة عمل رسمية. كما أننا نحتاج لرئيس لتشكيل مجموعة العمل هذه وتحديد الاختصاصات أو سنبقى فحسب في المجموعة غير الرسمية. وليس علينا تسميتها مجموعة صغيرة. فسنقوم بتقييم هذا. ولدي تعليق واحد آخر. تفضلي يا منال.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: كما ذكرت بالفعل، فإن مجموعة العمل السابقة لديها بعض الإجراءات الرسمية ومن بينها أننا ليس لدينا رفاهية الوقت وأرى أن إيران يومئ بالإيجاب. وربما يمكننا تشكيل مجموعة تركيز سريعة لأننا كما سمعنا من ممثل سويسرا، نحتاج لاستهداف شهر مايو كموعد نهائي لأعمالنا. وهذا، مرة أخرى، إطار زمني ضيق قليلاً ونحتاج للبدء بسرعة. وسأنصح بأن ننتقل إلى مجموعة تركيز يكون لديها اختصاصات محددة للجنة الاستشارية الحكومية كما أوضحت لويزا قبل ذلك. لذا، رجاءً، فنحن ندعو المتطوعين لمشاركة اهتمامهم مع لويزا، أو ربما على قائمة المراسلات الإلكترونية في اللجنة الاستشارية الحكومية من أجل تشجيع الآخرين. ولدينا على الأقل ممثل سويسرا يعبر عن اهتمامه الفوري. لذا، شكرا لك، جورج. لا، تفضل.

لويزا بايز: شكرًا لكِ منال. سأوجز في قول أني أعرف ممثل سويسرا على الأقل، وأنا أعرف بعض الآخرين الذين يرفعون أيديهم، ربما ممثل أستراليا، وأعتقد اليمن. وسوف نرسل رسالة بريد إلكتروني رسمية في القائمة. عفوًا؟ ممثل جزر كوك. والبوسنة وسلوفينيا. سوف نوجز الجلسة ولكن مع إرسال طلب رسالة بريد إلكتروني رسمية للمتطوعين ومرة أخرى، ستشارك هذه المجموعة غير الرسمية دائمًا احتفالاتها مع النطاق الأوسع من اللجنة الاستشارية الحكومية. شكرًا. آخر ملحوظة من جيف.

جيف نيومان: عذرا. شكرًا، لن أطيل. أعرف أنكم ستسمعون من فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك وأعتقد أن ذلك رائع. لقد كان هناك عدد من البنود المشار إليها في مجموعة عمل الإجراءات اللاحقة والتي تمت الإشارة إليها منذ التقرير الابتدائي. ولقد كنا نعمل على هذا. لذا، أردت فقط طمأنتكم بأن ذلك كان جاريًا. هذا كل شيء. شكرًا. شكرًا جزيلاً مرة أخرى على إتاحة الفرصة لنا هنا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جيف، وشكرًا جزيلاً لويزا ورجاءً لورين إن أمكنك الانضمام إلينا هنا في مناقشة مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك. وكما ذكرنا سابقًا، فسنناقش مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك. لقد سمعتم هذا الصباح بإيجاز شديد خلال مجموعة عمل الأمن العام عن 35 توصية التي كانت نتيجة مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك، ومرة أخرى، لمن يشتكون من التجميع، أعتذر عن ذلك. فهذه الاختصارات هي فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك وأعتقد أن لدينا الشرائح على الشاشة. وأعتذر يا لورين على تأخر البدء، ولكن إذا كنت مستعدًا، فيمكنني تسليم الكلمة لك على الفور. لذا، بينما نستقر، فقط لتأكيد أن مجلس الإدارة ناقش توصيات المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك وكما سمعنا سابقًا، ثلاث مجموعات من التوصيات. وقد تم قبول حوالي ستة. كما مر عدد آخر من الأجزاء المعنية في المجتمع لأنها كانت خارج نطاق مجلس الإدارة. وكان عدد آخر في انتظار بعض الإجراءات ولا تزال في انتظار أنشطة مختلفة. وأعتقد أن هذا كان ربطًا مفيدًا للغاية لقرارات مجلس الإدارة ومساهمات اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة في هذا الشأن. سأتوقف هنا أعطي الكلمة لك لورين.

لورين كابين: شكرًا لكِ منال. سأحاول الإيجاز وتعويض الوقت الفائت ولكن ليس بالدخول للغاية في النقاط الشائكة. فقط كخلفية، شاركت اللجنة الاستشارية الحكومية في المنافسة. ويوجد

خطأ بهذه الورقة. فقد كانت هذه الورقة لدى فريق المراجعة. وكان لديكم موجزان من اللجنة الاستشارية الحكومية. وأنا أركز على مسائل ثقة المستهلك كما ركزت ميجان ريتشاردز على مسائل المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، علقت اللجنة الاستشارية الحكومية على المسودة الأولية لدعم فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك وفقط لاتخاذ خطوة للخلف، شاركت اللجنة الاستشارية الحكومية باستمرار منذ ما قبل بيان بكين حول مسألة ما هو لازم لحماية العامة ولا سيما بخصوص برنامج gTLD الجديد. وفريق المراجعة هذا هو أول فريق مراجعة بعد انتقال ديانا يطرح تقريرًا، إذا لم أكن مخطئًا، يركز بالفعل على هذه المسائل، وعلى وجه التحديد ما كان التأثير على المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك في ضوء برنامج gTLD الجديد. لذا، فهذا سعي مهم بشأن موضوع مهم للغاية اختارته اللجنة الاستشارية الحكومية.

مرة أخرى، كخلفية، هذه هي المراجعة المطلوبة بموجب اللوائح. وتتضمن اللوائح الاختصاصات العامة كما أن فريق المراجعة تم إخطاره بالكثير من الأعمال التي جرت قبل ذلك فيما يتعلق بالدراسات والاستبيانات ومساهمات المجتمع بشأن ما هي الموضوعات المهمة بالفعل حتى يغطيها فريق المراجعة، وكذلك، بشأن تحديد إساءة الاستخدام التي تحدثنا عنها في الجلسة السابقة.

كان فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك مجموعة صغيرة للدراسة. ويتكون من حوالي 17 منا كما كانت كافة التوصيات الصادرة عنا تقريبًا بتوافق الآراء. وقد أصدرنا تقريرًا مطورًا من أكثر من 200 صفحة والذي أوصيكم بالتفضل بقراءته، ولكن إذا لم ترغبوا في قراءة المائتي صفحة بالكامل، فهناك مواد موجزة مناسبة أيضًا. وقد اتخذ مجلس الإدارة، مؤخرًا للغاية، إجراءً وأصدر قرارًا مطولاً لم يتح لكافة أعضاء فريق المراجعة بعد استيعابه، ولكن العديد منا قام على الأقل بمراجعته، وهذه الجلسة لعرض مقتبسات عامة أريد منك معرفتها، مرة أخرى، تم إصدار هذا مؤخرًا للغاية وفي وقت قريب من الاجتماع، وكما نعرف فنحن جميعًا مشاركون في مجموعة من الأنشطة قبل الاجتماعات، لذا، لم يكن هذا الوقت الأمثل لنا للاطلاع عليه بالتفصيل على النحو اللازم، إلا أننا سنقوم بذلك.

كل هذا خلفية للموضوع. وما أردت إلقاء الضوء عليه هو بضعة مقتبسات رئيسية. هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية؟ أريد لفت انتباهكم إلى أنه من بين المرات العديد التي أصدرت فيها اللجنة الاستشارية الحكومية نصائح متعلقة بأعمال فريق مرجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك، كانت نصيحة واحدة على وجه التحديد مهمة للغاية وهي النصيحة من بيان هلسنكي. وتأتي هذه النصيحة ضمن موضوع التسلسل وما يجب أن يحدث بالترتيب المناسب. بالأساس، وجهت اللجنة الاستشارية الحكومية مجلس إدارة ICANN بالتأكد من نظر نتائج فريق المراجعة قبل أن يستمر في نظر الجولة التالية من نطاق المستوى الأعلى العام. وإذا كان لديكم عشاءً حول ما هو تأثير الجولة الأولى من نطاقات gTLD الجديدة، وتهتمون بنتائج هذه المراجعة، فسوف تتأكدون من أخذ هذا بعين الاعتبار قبل الانطلاق في الجولة التالية. وكانت هذه إشارة إلى نصيحة بيان هلسنكي

نظرنا في مجلس الإدارة هذا في 35 توصية وقبلنا 6 توصيات منها على أننا وضعنا البقية في مجموعات، مجموعات محددة، ومجموعات اللجان، والتي كانت بالضرورة في فئة قيد الانتظار أو فئة تحتاج لأعمال إضافية من المجتمع. ومن حيث التسلسل، فلديكم مشكلة لأن كافة التوصيات لا يلزم حلها قبل الجولة التالية من جولات نطاق المستوى الأعلى العام. ومن المهم معرفة ما هي المشكلات التي يلزم التعامل معها قبل الجولة التالية. وأعرض ذلك كنقطة للنظر فيها والتفكير من اللجنة الاستشارية الحكومية مع استمرار أعمالنا في تقييم نتائج قرار مجلس الإدارة. ومرة أخرى، هذه مشكلة تسلسل. لقد أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية نصيحة تتضمن توصية بأنكم يجب أن تأخذوا أعمال فريق المراجعة بعين الاعتبار قبل إطلاق الجولة التالية واتخاذ إجراء من مجلس الإدارة يضع بالضرورة الكثير من التوصيات من فريق المراجعة قيد الانتظار.

حسنًا. بهذا، أود الانتقال إلى إلقاء الضوء على بضعة نقاط رئيسية من إجراءات مجلس الإدارة. وسأضع نظارة القراءة الخاصة بي الآن.

أولاً، قبل مجلس الإدارة بعض التوصيات الرئيسية، وسأكون مهملاً إذا لم أسلط الضوء عليها وأقر بها. أولاً، إحدى التوصيات الرئيسية من فريق المراجعة كانت صياغة ودعم تجميع البيانات الجارية. وقد كانت هذه بالضرورة فئة كبيرة لفريق المراجعة الذي أقر

بالأساس بالعديد من المشكلات التي نحتاج للتعامل معها من خلال الوقوف على البيانات التي لم يتم تجميعها بعد. وكنقطة بداية، قدم فريق المراجعة توصية عامة للغاية حول الحاجة لجهود تجميع البيانات النظامية والتي تم قبولها بما يشكل تطورًا جيدًا. وأنا أحاول العثور على المخططات الصحيحة هنا.

كانت من بين التوصيات الأخرى التي تم قبولها توصية مهمة للغاية لفريق المراجعة وتتعامل بالفعل مع رؤية ما هي النقاط الرئيسية للشكاوى بخصوص نطاقات gTLD الجديدة، حيث ركزت على الحاجة لمعلومات أكثر تفصيلاً حول الموضوع الرئيسي للشكاوى. ويتعامل قسم الامتثال في ICANN، كما تعرفون، مع الشكاوى بخصوص مخالفات العقود ولديهم بالفعل جزء قوي للغاية من موقع ICANN يتحدث عن الشكاوى المستلمة. وفي الوقت الذي كان فيه فريق المراجعة ينظر بالفعل في هذه الشكاوى، لم تكن هناك الكثير من المعلومات التفصيلية بشأن الموضوع الرئيسي للشكاوى. وأحد التوصيات التي قدمها فريق المراجعة هي أنه يجب توفير مزيد من المعلومات، وكانت هذه بالفعل توصية بدأ قسم الامتثال في ICANN العمل عليها قبل حتى قبول مجلس الإدارة للتوصيات. لذا، فهذا يأتي مرة أخرى، ضمن فئة الأخبار الجيدة. وأريد التأكد من التوازن في تعليقاتي وأني لا أحرمكم من الأخبار الجيدة بقدر المخاوف التي أطرحها.

تتمثل أحد الأخبار الأخرى من فئة الأخبار الجيدة في التوصية 22 التي تتعامل مع مشاركة أصحاب المصلحة للوقوف على أفضل الممارسات المنفذة في المجتمع لعرض تدابير أمنية معقولة ومناسبة خاصة تلك التي تتعامل مع المعلومات الصحية والمالية. وكانت هذه توصية أخرى تم قبولها، وترتبط بالنقطة الرئيسية وهي محاولة تجميع المعلومات بشأن أفضل الممارسات ونشرها. وقد أسعدنا للغاية قبولها.

الآن، سأنتقل إلى المخاوف العامة. سأوصيكم في هذا الصدد بالجدول المفيد للغاية الذي وضعه فابيان لمحاولة والنجاح في وضع قرار مجلس الإدارة الطويل للغاية والمعقد جدًا في تنسيق أسهل بكثير في الاستيعاب، وأود الإقرار بأنه قام بهذا في وقت قصير للغاية، ولكنه لم يستغرق وقتًا قليلاً. فقد كانت هذه بالفعل جهود مبذولة. لذا، أوصيكم بقراءة هذا لأنه بالفعل أحد الموارد الرائعة. وهنا، أود تسليط الضوء على بعض التوصيات التي

لم تكن مقبولة والتي من المحتمل أن نرغب في النظر فيها وفي التوصيات حولها بدرجة أكبر.

أولاً، ضمن فئة البيانات، أوصت التوصية 11 بإجراء مزيد من استبيانات المستهلك بشأن الإجراءات السلوكية لثقة المستهلك. وأحد المشاكل الكبيرة التي نظرت فيها اللجن هي درجة دعم نطاق gTLD الجديد لثقة المستهلك. وعندما نظرنا في الدراسات المنجزة، كان هناك عدد محدود للغاية من أجزاء الاستبيانات لم تتطرق بالفعل إلى الإجراءات الموضوعية لثقة المستهلك. فماذا يعني ذلك؟ وكيف يمكنكم قياس ثقة المستهلك؟ وكيف تطرحون الأسئلة التي تركز على الإجراءات السلوكية الموضوعية؟ أين هل ستنتقلون إلى نطاق gTLD الجديد لإجراء معاملة؟ وهل ستقدمون لهم رقم بطاقة الائتمان الخاص بكم؟ وهل تقدمون المعلومات الصحية الحساسة؟ وكيف نعرف ما إذا كان نطاق gTLD محدد، سواء نطاق gTLD جديد أم نطاق gTLD قديم، محل ثقة بالفعل من العامة؟ ما توصلنا إليه هو وجود ندرة في المعلومات في هذا الصدد. وهذه توصية لم يتم قبولها وكان المنطق حسنًا، كان لدينا بالفعل بعض المعلومات هناك، لذا، نحتاج لإجراء تحليل حول ما إذا كانت لازمة بالفعل. لذا، فهذا، على الأقل من الناحية المبدئية، يتعامل معي بصورة غير مباشرة. وكان الموضوع كله من وراء هذه التوصية أن البيانات الحالية لم تكن كافية. لذان نرى أن هذا قرار غير مناسب من مجلس الإدارة. وأعتقد أن الكثير من هذا يقصد بالفعل الانتقال إلى الحاجة لمراسلات لاحقة بين كل من فريق المراجعة ومجلس الإدارة ربما لتوضيح سبب تقديم هذه التوصيات بصورة أكبر. وتعتقدون في بعض الأحيان أنكم تفهمون بوضوح، ولكن رسالتكم لم يتم استلامها.

التوصية 23. تتعامل هذه التوصية بالفعل مع النطاقات عالية التنظيم. وهذه المخاطر المتأصلة في نطاق المستوى الأعلى العام والقطاعات عالية التنظيم مثل القطاعات المالية والقطاعات الصحية مثل الصيدليات، والقطاعات المالية مثل البنوك ونطاقات gTLD للمقامرة، وهذه قطاعات عالية التنظيم تتضمن مخاطر محددة للعامة لأنها من المحتمل أن تحمل رسالة ما متعلقة بالثقة، أي أنا بنك يمكنك أن تقدم لي معلوماتك المالية. وأنا صيدلية، فيمكنك أن تقدم لي المعلومات الطبية الحساسة. ولأن هذه المخاطر تتعلق بالعامة، فقد كانت اللجنة الاستشارية الحكومية نشطة للغاية من البداية، بدءًا من بيان

بكين، بشأن الحاجة لسبل حماية في هذه المجالات. وقد أصدرنا نصيحة بدءًا من اجتماع بكين وبعدها في العديد من البيانات بعد هذا البيان بشأن أهمية سبل الحماية. وفي التوصية 23، كان هناك تركيز محدد على تجميع مزيد من المعلومات لتحديد الخطوات التي تتخذها السجلات بالفعل بخصوص سبل الحماية هذه، وعلى وجه التحديد، أريد تسليط الضوء على جزء من التوصية اقترح إجراء تدقيق لتقييم ما إذا تم بالفعل تطبيق القيود بخصوص نطاقات gTLD هذه التي تتضمن بيانات الدخول اللازمة. وفقط لطرح هذا في سياق واقعي، فإذا كان نطاق المستوى الأعلى العام يشير إلى أن بيانات الدخول لازمة لشراء gTLD، فقد كان الاقتراح هنا، حسنًا، يجب تدقيق هذا؟ وهل يمكن لشخص ما بدون بيانات دخول شراء نطاق المستوى الأعلى العام هذا؟ كذلك، هل يمكن لشخص ما ليس محاسبًا شراء نطاق المستوى الأعلى العام .accountant. وهذا شيء لم يعتمده مجلس الإدارة وأحد الأسباب هو أنهم يرغبون في تقييم طبيعة الشكاوى بخصوص gTLD في هذه النقطة. وتتمثل المشكلة في ذلك أنكم لا ترغبون بالضرورة في الحصول على الشكاوى بخصوص هذه المسألة لأنكم لا تعرفون ما لا تعرفونه بالفعل. ومن سيود بالفعل اكتشاف أن شخص ليس من المفترض أن يشتري gTLD قد اشتري gTLD هذا؟ فهذا موقف قد تكون الشكاوى فيه نقطة بيانات واحدة، ولكن عدم وجود الشكاوى لا يعني عدم وجود مشكلة. لذا، فهذه مشكلة أخرى أود تسليط الضوء عليها، على وجه التحديد لأن اللجنة الاستشارية الحكومية كان متسقة للغاية في نصيحتها بشأن أهمية سبل الحماية وما إذا كانت سبل الحماية لم يتم إنفاذها بالفعل وهذه هي المشكلة. وإذا كانت التوصية الذي تسعي لتوضيح الشفافية حول ما إذا كان يجري تنفيذها، أي عملية تدقيق ضمن صلاحيات قسم الامتثال في ICANN، ففي حالة رفض هذا الاقتراح، فهذه مشكلة أيضًا.

أنا أتابع الوقت لأني أحاول أن أحافظ على وعدي بهذا الصدد. فقد تحدثنا في أول جلسة عن العديد من مجموعات التوصيات التي تتعامل مع انتهاك نظام اسم النطاق. وعلى وجه التحديد، التوصية 14 والتوصية 15. ولن أتطرق إلى النقاط الخاصة بالتوصيات لكني سألقي نظرة عامة عليها، فيما يتعلق بتعاملها مع الإجراءات التي تهدف إلى محاولة وتفادي انتهاك نظام اسم النطاق، ونشعر أن هذا يبدو سواء تواصل لأن مجلس الإدارة قال بالأساس أننا نحتاج لاكتشاف ما هو تعريف الانتهاك، ولكن فريق المراجعة كان

مفصلاً للغاية في النظر فيما هو تعريفه، وكان هذا بالفعل معتمدًا على مساهمات المجتمع. ولقول أن هذا يلزم أن يكون كافة العمليات لتجميع مساهمات المجتمع بشأن هذا ليس شعورًا لدينا جميعًا.

دعوني أتخطى هذا إلى نقطة أخيرة للانتهاء لأنها خاصة باللجنة الاستشارية الحكومية. وهي التوصية 33. فقد كان هذه التوصية التي تم قبولها والسبب أني أردت تسليط الضوء عيها هو أننا الجمهور المستهدف منها. وسأكون مقصرًا في عرضي إذا لم أسلط الضوء على حقيقة أن هذه توصية من فريق المراجعة تم إبرازها في الواقع. وهي أن توافق الآراء في اللجنة الاستشارية الحكومية يجب الإعلان عنه وأن يكون مصحوبًا بالأسباب وسيساعد هذا مجلس الإدارة على تحديد كيفية تطبيق هذه النصيحة كما يجب أن يوضح دليل مقدم الطلب العملية والأطر الزمنية المتوقعة للنصيحة في نطاقات gTLD الفردية. ويسعدني أن ألاحظ أني رأيت نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية تتطور بالفعل من البيانات الأخيرة حيث ندرك جميعًا محاولة الوضوح والصراحة وقابلية التنفيذ بأقصى قدر ممكن في تقديم أسباب منطقية، لذا، فهذا يضعني في نقطة أنه حتى قبل قبول مجلس الإدارة لها، فقد كنا نحاول القيام بهذا. هل لدينا ربما دقيقة واحدة أو اثنين للأسئلة؟ متى ننتهي؟ عند الظهر؟ أجل. دقيقة أو اثنين للأسئلة إذا كانت لديكم أية أسئلة وأدعو كالمعتاد لطرح الأسئلة خارج العملية الرسمية -

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: أنا آسف. إنها الساعة 12:15 م.

لورين كابين: لقد أوجزت للغاية، ويبدو أن لدينا وقت إضافي. وقد ننتهي مبكرًا. أعرف أن ذلك كثير. والأمر مكثف للغاية. ممثل الولايات المتحدة، أشلي.

أشلي: لدي سؤال غير خاص بالعرض، ولكن جوناثان زوك أشار أمس إلى أنه ستكون هناك جلسة في مراكش. فهل يمكنكم الشرح قليلاً بخصوص هذه الجلسة وما الغرض منها؟ عذرًا، إذا لم أكن موجودة.

لورين كابين: لم أكن هناك. ولم تتح لي فرصة إجراء حوار معه.

أشلي: الأمر هو أنه كانت هناك مخاوف حول كيفية تعامل مجلس إدارة ICANN مع هذا. ولا أتابع هذا بنفس درجة قربك، إلا أنه لم يكن واضحًا ما هي المخاوف وما الذي سيسعى الاجتماع لتحقيقه ولكن الأمر بدا لي كما لو أنه مصلحة محددة في اللجنة الاستشارية الحكومية. وأنا فقط أشير إليه الآن.

لورين كابين: شكرًا لك، آشلي. سأشجع الأشخاص على حضور هذا الاجتماع. أعتقد أنه كنظرة عامة، فهذه مراجعات مطلوبة للمساءلة، ومن حيث الأمور المنظورة، فهو نتيجة للأغلبية العظمى من التوصيات، ولا أقول الأغلبية العظمى بل عدد كبير للغاية من التوصيات معلق، ولا يتوقع نظر سوى عدد محدود على أنه غير داعم لعملية المراجعة والمساءلة كما نرغب. وأعتقد أن هذه كانت المسألة الرئيسية التي طرحها جوناثان. تعليقات أو أسئلة أخرى؟ نعم، ممثل الصين.

ممثل الصين: شكرًا. (غير مسموع) من الصين، من أجل التسجيل. شكرًا جزيلاً على توضيح هذه التوصيات/ هذا التقرير. والدخول بنا في عمق بعض التوصيات ونعرف بعض التفاصيل بشأن بعض التوصيات المحددة. وسؤالي هو، لقد تطرقتم إلى بعض التوصيات. وفيما

يتعلق بالمزيد من المناقشات في اللجنة الاستشارية الحكومية وبين أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية حول هذا التقرير، لهذه التوصيات ذات الصلة، كيف تحددون أولوية التوصيات من حيث الطريقة التي يجب أن نبذل بها مزيد من الجهود والوقت لمناقشة هذه المسائل؟ هذا هو سؤالي. شكرًا.

لورين كابين: هذا سؤال وجيه. أو أن أفكر فيه أكثر قبل أن أرد. لذا، سأعود إلى فهم مكتوب للأولويات. إنه سؤال وجيه للغاية. ولدينا ممثل البرتغال.

ممثل البرتغال: [غير مسموع] من البرتغال. سيكون هناك غدًا جلسة مشتركة بين اللجنة الاستشارية الحكومية واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين لمناقشة قابلية الاتصال البيني بين عملية وضع السياسات ونطاقات gTLD الجديدة، وعملية مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك. وقد أكدت اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين مشاركة جوناثان.

لورين كابين: ستكون هذه جلسة أخرى لمزيد من النظر في المخاوف. لذا، شكرًا جزيلاً على تسليط الضوء على هذا. تعليقات أو أسئلة أخرى؟ جورج؟

ممثل سويسرا: هذا يبدو سؤال آخر. لقد كنت أنظر في هذا الجدول المفيد الذي تعرضون. وقد تم إرساله، حسنًا. وسيكون على البحث فيه. على أية حال، فأنا أتطلع إلى العثور على هذا المقترح للإجراء لأن التقييم العام الذي قدمتم على الأقل يسبب بعض المخاوف. شكرًا.

لورين كابين: نعم، تم إرساله الليلة الماضية. وهذه الرسالة مني، إذا كنت تحاول العثور عليها. ومرة أخرى، في العالم المثالي، كنا سنستلم هذا القرار منذ أسابيع، وأتيحت لنا فرصة استيعابه ومن ثم، نرسل إليكم تقييمًا تفصيليًا وخطة عمل ولكننا لا نعيش في عالم مثالي، لذا، فنحن نحاول بذل قصارى جهدنا. تعليقات أو أسئلة أخرى؟ أو هل هناك تعليقات؟ لذا، يمكنني أن أمنحكم 10 دقائق إضافية للحصول على الطعام والأمور الأخرى إذا لم يكن لدى منال أعمال أخرى تحضرها عنا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً لك، لورين. شكرًا جزيلاً على هذه الجلسة المليئة بالمعلومات. وقد بدأنا متأخرًا وانتهينا مبكرًا أيضًا. لذا، إذا لم يكن هناك مزيد من الطلبات لأخذ الكلمة بشأن هذه المسألة، لدي ممثل أستراليا، تفضل رجاءً.

ممثل أستراليا: شكرًا لك سيدتي الرئيسة. هذا مجرد تذكير أننا نعقد اجتماع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية من منطقة الكومنويلث الساعة 12:15. وكان أمس يوم الكومنويلث، والموضوع لسنة 2019 كان التواصل بين دول الكومنويلث. لذا، فنحن نرحب بكافة أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية من منطقة الكومنويلث للانضمام لنا في قاعة إيمرالد بالأسفل. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك، ممثل أستراليا. هل هناك أي طلبات أخرى للكلمة؟ وإذا لم يمكنكم ذلك، فاستمتعوا بالغداء، ويرجى العودة الساعة 1:30، حتى يمكننا العودة إلى الاجتماعات.

[نهاية النص المدون]